

تموز الرابع

لهذه الأسباب أخطأ بن غوريون



درس فرنسي في إحدى مدارس قلاويه (محمود الزيات - أ ف ب)

بين «تغيير الاتجاه»، الذي تطلعت إليه تل أبيب في عدوان تموز - دون أن تدركه، و«تغيير وجه المنطقة» الذي يعد به الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، في أي حرب مقبلة تشنها إسرائيل، خيط رفيع في المعنى ومسافة شاسعة في المفهوم

محمد بدير

عشية الثاني عشر من تموز 2006، عندما قررت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع الرد على عملية الأسر التي نفذتها المقاومة في منطقة حذب عيتا، أطلق الجيش على العملية العسكرية التي باشر بشنها في الليلة نفسها اسم «الجزء المناسب». قرار الحكومة آنذاك نص على «الرد بالشدّة اللازمة... بطريقة عنيفة وقاسية على مغذي الهجوم والجهات المسؤولة عنه» من دون أن يحدد إطاراً زمنياً لهذا الرد أو ينطرق إلى الأهداف المطلوب تحقيقها أو شروط إنهائها. في اليوم التالي، الثالث عشر من تموز، اتخذت قيادة الجيش قراراً بتبديل اسم العملية وجولته إلى «تغيير الاتجاه». في حينه، أشارت المصادر الإسرائيلية إلى أن هذا التغيير ينطوي على دلالات تتجاوز الجانب الشكلي وتتصل بطموحات استراتيجية أريد التعبير عنها من خلاله. إذ فيما كانت المعاني التي يعكسها اسم «الجزء المناسب» تقتصر على الإبقاء بعد «ردّي» ضد المقاومة، الغاية منه معاقبتها على عملياتها، يذهب «تغيير الاتجاه» نحو أبعد من ذلك ليشير إلى ارتباط ما يقوم به الجيش بأبعاد لها علاقة بإعادة رسم المعادلات وموازين القوى الاستراتيجية في المنطقة، وهو الأمر الذي وجد تعبيره لاحقاً في تصريح وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، حول «الشرق الأوسط الجديد». هذه الطموحات تبلورت في صيغتها الأولية عبر أهداف الحرب التي حددها أمر العمليات الذي أصدره قائد أركان الجيش، دان حالوتس، مساء اليوم نفسه، وجاء ضمنها: تعميق الردع الإسرائيلي في المنطقة (اقرأ: تطويع الاستعصاء السوري)، تطبيق قرار مجلس الأمن 1559 (القضاء على المقاومة في لبنان)، تقليص تأثير حزب الله على الساحة الفلسطينية (تطويق الانتفاضة وخنقها)، وفي أسفل اللائحة تمت الإشارة إلى «إيجاد الظروف المناسبة لإعادة الجنديين الأسيرين». بعد ثمانية عشر يوماً من اندلاع الحرب، لخص رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، في خطاب ألقاه أمام الكنيست، الرؤية الإسرائيلية لأهداف العدوان بالقول «إن الشرق الأوسط بعد الحرب لن يكون كما كان قبلها». نبوءة أولمرت هذه هي الشيء الوحيد - من أدبيات الرجل - الذي يُجمع عليه الإسرائيليون في قراءة واقع ما بعد «حرب لبنان الثانية»، وإن كان تفسيرها ينحو نحواً معاكساً لما عناه.

إنجاز الحرب ومفارقة الردع

تقلبت التقديرات الإسرائيلية كثيراً بعد عدوان تموز قبل أن تستقر منذ وقت غير بعيد على الاعتقاد بوجود جملة من الإنجازات التي نجحت

الحرب في تحقيقها. فخلال الفترة التي تلت وقف إطلاق النار مباشرة، ساد إسرائيل وجوم جارف من التداعيات السلبية التي خلفتها نتائج الحرب، والتي أفضت إلى بداية تبلور بيئة استراتيحية جديدة تذكر كل يوم بالتصدع الكبير الذي لحق بقدرة الردع الإسرائيلية وتعكس الاختلال الواضح الذي أصاب موازين القوى بين مشروع الاحتلال والمقاومة. ويمكن المرء أن يقف بسهولة على تصريحات مسؤولين إسرائيليين تنظر لهذا المعنى، لعل أبرزها ما جاء على لسان زعيم المعارضة في حينه، رئيس الوزراء الحالي، بنيامين نتنياهو، الذي رأى (في محاضرة ألقاها أمام معهد بيغن في محاضرة بجامعة بار إيلان) أن النتائج التي تمخضت عنها «حرب لبنان الثانية» أعادت إسرائيل أربعين عاماً إلى الوراء، أي إلى ما قبل حرب حزيران 1967، حين كان السؤال الوجودي لا يزال يظل الكيان اليهودي الناشئ في فلسطين، وكان العرب لا يزالون يعتقدون أن الانتصار عليه أمر لا يدخل ضمن نطاق المستحيل. واستطراداً، يمكن الإشارة إلى اللقاء «السري» الذي كشفت عنه الصحف الإسرائيلية بُعيد الحرب بين أولمرت وقادة الأجهزة الأمنية (الشاباك والموساد) الذين أطلعوه فيه على تقديرهم لنتائج الحرب التي رأوا فيها «كارثة وطنية تلتقت إسرائيل فيها ضربة قاصمة».

في وقت متأخر (منتصف عام 2008) استفاقت إسرائيل على مفاعيل إيجابية عزتها بأثر رجعي للحرب، عنوانها النجاح في ردع المقاومة في لبنان عن المبادرة إلى عمليات عسكرية عبر الخط الحدودي، الأمر الذي أنتج فترة من الهدوء على الجبهة اللبنانية «هي الأطول منذ ثلاثين عاماً»، كما يطيب للمسؤولين الإسرائيليين أن يكرروا. وفي تمحيصها لمرتكزات هذا الردع، استنتجت النخبة العسكرية والسياسية في إسرائيل أنها تكمن في حجم الردع التدميري المفاجئ وغير المسبوق الذي أنزلته آلة الحرب الإسرائيلية بالمنى التحتية والمساحات العمرانية المدنية اللبنانية، والذي كان بدرجة من الشدة والشراسة أدت إلى «كي وعي» المقاومة عن التفكير في التحرش بإسرائيل خشية التعرض «لجنونها». لاحقاً، أخذ هذا التلويح بالجنون قالباً مفهوماً

في الأدبيات الإسرائيلية أُطلق عليه «عقيدة الضاحية».

تأسيساً على «عقيدة الضاحية»، سعت إسرائيل إلى استغلال تعقيدات الموقف الذي تعيشه المقاومة داخلياً من أجل تكريس قواعد لعبة جديدة معها تكون بديلة من تلك التي كانت سائدة قبل الحرب وتحطمت بفعلها.

ومن المعلوم أن قواعد اللعبة قبل الحرب كانت راجحة لمصلحة المقاومة التي تمكنت من الاحتفاظ بحق المبادرة إلى تنفيذ عمليات فيما كان العدو - تحت

وطأة الخشية من الانجرار إلى فتح جبهة ثانية لا يريد لها - متموضعا في خانة الانكفاء ضمن ما سمي «سياسة الاحتواء» ويكتفي غالباً بردود تحفظ ماء الوجه. أما في مرحلة ما بعد عدوان تموز، فإن أداء العدو يشير بوضوح إلى أنه مدفوع بهاجس الحرص على عدم تكرار سابقة ما قبل الحرب لجهة التسليم بدونيته العملاقية أمام المقاومة والانصياع لرادعيتها. وما الردود المدفعية التي حرص الجيش الإسرائيلي على تثبيتها عقب كل واحدة

من حوادث إطلاق الصواريخ السبعة من الجنوب باتجاه شمال فلسطين على مر الأعوام الأربعة الأخيرة، إلا دليل على هذا التوجه الإسرائيلي الجديد.

بل يمكن القول إن إسرائيل تعمل على إعادة إنتاج سياسة احتواء جديدة معاكسة لنسخة ما قبل الحرب، بحيث تكون هي في موقع المبادرة، والمقاومة في موقع الانكفاء. ولعله يمكن تفسير سلسلة من العمليات الأمنية والعسكرية التي أقدمت عليها إسرائيل خلال السنوات الماضية ضمن

ليست حرباً باردة تماماً

المجذوب في حزيران 2006). لكن الأمر لم يعد كذلك بعد عدوان تموز. فخط الجبهة، وما وراءه لبنانياً، تحول إلى منطقة محكومة لمدرجات قرار دولي - تراعيه المقاومة لاعتبارات خاصة - يقضي بوقف العمليات العسكرية بين الجانبين فيها، وينص على خلوها من سلاح غير سلاح القوى الأمنية الرسمية. معنى ذلك، أن قابلية «التنفيس» التي كانت تتيحها هذه المنطقة لم تعد قائمة، الأمر الذي يعني أيضاً أن المساحة الفاصلة بين الهدوء المتفجر القائم حالياً، والحرب الشاملة التي يتوعد بها الطرفان هي جد ضيقة، بحيث يصعب الاعتقاد بأنها تتسع لمواجهة محدودة، إلا من النوع الذي يقرّر فيه أحد الطرفين الانكسار أولاً ربطاً بحجم الأكلاف التي تكبدها، أو يخاف أن يتكبدها في ظل ظروف سياسية وميدانية يرى أنها غير مؤاتية.

كوريا، الشرق الأوسط... إلخ) تجري فيها تصفية حسابات جانبية، وإدارة لعبة التجاذب عبر تسجيل النقاط ومراكمتها، بعيداً عن الضربة القاضية. هذه الساحات كانت أشبه بـ«منطقة امتصاص الكدمات» (Buffer zone)، وكانت تتيح تنفيس الاحتقان عبر حروب بالوكالة تتخذ طابع الحروب المنخفضة التوتر قياساً إلى حجم القوتين المحركتين.

بين إسرائيل والمقاومة، يمكن القول إن الخط الحدودي ومزارع شبعا أديا قبل عدوان تموز دور «منطقة الامتصاص»، التي كان يجري توجيه الرسائل المتبادلة عبرها. كما كانت ساحة مواجهات وردود محدودة، وإن كانت في بعض الأحيان عنيفة (عملية العجر، المواجهات في شبعا إنان السور الوافي، المواجهة النارية على امتداد خط الجبهة في أعقاب اغتيال الشهيدان

يمكن المرء أن يجازف في مواصلة الإفادة من التشبيه بين واقع الجبهة اللبنانية الإسرائيلية، وواقع الحرب الباردة بين الجبارين الأميركي والسوفيياتي في حينه. لهذا التشبيه أوجه الباعثة على التفاؤل كما على التشاؤم. فمن جهة، سبقت الإشارة إلى إيجابية الردع القائم على الدمار التبادلي الحتمي، وهي إيجابية أثبتت السوابق جدواها في منع الحرب بين قوتين عظميين، علماً أن المساحة المحدودة لساحة الصراع بين حزب الله (وحلفائه) وإسرائيل، وحجم الطاقات التدميرية التي باتت بحوزة كل منهما تسمح - بالمعنى النسبي - بأن تعزى إلى الردع القائم بينهما ملامح تجاذب بين قوتين عظميين بحجم إقليمي. أما من جهة أخرى، فمن المعلوم أن التوترات التي كانت تنشأ بين جباري الحرب الباردة كانت تجد لها متنفساً في ساحات فرعية (فيتنام، أفغانستان،